

في هذا العدد

- ص1. التعهدات الإنسانية في بروكسل تصل الى رقم قياسي يبلغ 7 مليار دولار
- ص2. قافلة تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تصل إلى 50.000 شخص في منبج
- ص3. استمرار العنف في الشمال الغربي يشكل تهديداً للمدنيين
- ص. 4 استمرار الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في 2018
- ص. 5 الاستجابة لاحتياجات الجميع في مخيم الهول



التعهدات الإنسانية في بروكسل تصل الى رقم قياسي يبلغ 7 مليار دولار

تم التعهد بتقديم رقم قياسي يبلغ 7 مليار دولار هذا العام خلال المؤتمر الثالث "لدمع مستقبل سورية والمنطقة" الذي انعقد في بروكسل في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس 2019، مع توقعات بتقديم تمويل مماثل لما تم تقديمه في العام الماضي لتلبية الاحتياجات داخل سورية.

بناءً على المؤتمرات السابقة، قام مؤتمر بروكسل الثالث بتجديد وتعزيز التزام المجتمع الدولي بدعم الشعب السوري والبلدان المجاورة والمجتمعات الأكثر تضرراً من النزاع. جمع المؤتمر بين 78 وفداً، من بينهم 56 دولة و11 منظمة إقليمية ومؤسسة مالية دولية، فضلاً عن 11 وكالة تابعة للأمم المتحدة.



تنسق الأمم المتحدة نداعين دوليين استجابة للأزمة السورية. تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 داخل سورية 3.33 مليار دولار، بينما تتطلب الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 5.5 مليار دولار هذا العام. مع دخول النزاع السوري عامه التاسع، لا تزال الاحتياجات الإنسانية المذهلة مستمرة، إذ يوجد ما يقدر بنحو 11.7 مليون سوري بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية المنقذة للحياة، في حين لا يزال أكثر من 5.6 مليون لاجئ سوري نازحين خارج البلاد.

ونظراً لوجود ما يقدر بنحو 6.2 مليون نازح داخل البلاد، فإن موارد الناس أخذة في النضوب على نحو متزايد، ويعيش أكثر من 8 من كل 10 أشخاص في سورية الآن تحت خط الفقر. وتواجه الأسر خيارات مستحيلة كل يوم بين توفير الطعام أو الحصول على الرعاية الصحية أو إرسال الأطفال إلى المدرسة. وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر تصعيد الأعمال القتالية في إدلب والمناطق المحيطة بها في شمال غرب سورية مصدر قلق بالغ. وتواصل المنظمات الإنسانية الاستجابة للحالات الإنسانية في الرقبان والشمال الشرقي. وتدعو الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى توفير 3.33 مليار دولار في عام 2019 لتقديم المساعدات الحيوية المنقذة للحياة والمحافظة عليها لنحو 11.7 مليون سوري هذا العام. بعد مضي أكثر من ثماني سنوات من المشقة والعنف، لا يزال حجم وشدة وتعقيد الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلاً، ولكن يمكن إنقاذ الأرواح وتحسين جودة الحياة عند توفر التمويل. في عام 2018، تلقت المنظمات الإنسانية 2.3 مليار دولار في إطار خطة الاستجابة الإنسانية ونجحت في الوصول إلى 5.5 مليون شخص شهرياً في المتوسط.

كما ركز المؤتمر على تضامن البلدان والمجتمعات المضيفة للاجئين السوريين والتحديات التي يواجهونها على المدنيين المتوسط والطويل. كما تم إيلاء اهتمام خاص لوجهات نظر المرأة السورية.

آخر الإحصاءات الإنسانية

المحتاجون للمساعدة الإنسانية	11.7 مليون
أشخاص بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية	5 مليون
النازحون (حتى آب/أغسطس)	6.2 مليون
عدد الحركات السكانية (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2018)	1.6 مليون
العائدون (كانون الأول/ديسمبر 2018)	1.4 مليون

المصدر: الصفحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2019

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019

3.33 مليار

المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)

183.2 مليون

المبلغ الممول (بالدولار الأمريكي)

5.5% نسبة التمويل

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لأوتشا / نيسان/أبريل 2019

بناءً على النموذج الناجح الذي تحقق في العام الماضي، كانت "أيام الحوار" هذا العام بمثابة جهد غير مسبوق لجلب المئات من ممثلي المنظمات غير الحكومية السورية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني إلى بروكسل. تم تكريس أول يوم ونصف من أيام المؤتمر للحوار بين هؤلاء الممثلين والوزراء / المدراء ذوي الصلة وصناع القرار في الدول المجاورة لسورية والدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وفي معرض حديثه خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، شكر مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، المانحين على مساهماتهم السخية في العام الماضي وأشار إلى إنه لا يزال يحدهو الأمل في الحصول على تمويل مماثل هذا العام. وقال: "من دون تمويل مستمر، ستتغلغل الأنشطة الإنسانية، وبالتالي ستتوقف إمدادات الغذاء والماء والصحة والمأوى والحماية المنقذة للحياة."

قافلة تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تصل إلى 50.000 شخص في منبج

في 7 آذار/مارس، أرسلت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري قافلة مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية لنحو 50.000 شخص في منبج والمناطق المحيطة بها في شمال شرق محافظة حلب وتلبية احتياجاتهم العاجلة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تقديم المساعدة إلى منبج من حلب. وقد أصبح إرسال هذه القافلة ممكناً بفضل تعاون ودعم جميع الأطراف في المنطقة.



بعد أسابيع من التخطيط والتحضير، قام الشركاء في المجال الإنساني بتحميل 37 شاحنة تحمل 862 طناً من المواد الغذائية وغير الغذائية وإمدادات التعليم والتغذية واللوازم الطبية. ستغطي الإمدادات الغذائية احتياجات 50.000 شخص لمدة 30 يوماً تقريباً، بينما تكفي الإمدادات الطبية، التي تتكون من مجموعة متنوعة من الأدوية المنقذة للحياة، لعلاج أكثر من 80.000 شخص. تم تسليم الإمدادات الطبية إلى المستشفيات والمستوصفات التي تقدم الرعاية الصحية بالمجان.

ومن بين الإمدادات التي يتم توزيعها، 10.000 حصة جاهزة للأكل، و 10.000 حصة غذائية جافة، و 10.000 بطانية،

و 5.850 مجموعة لوازم نظافة نسائية، و 5.000 حقيبة مدرسية ومجموعة لوازم قرطاسية، و 2.000 مجموعة ملابس شتوية، و 765 علبة من منتجات التغذية التكميلية لعلاج سوء التغذية والوقاية منه. وسيتم توزيعها جميعاً بواسطة الهلال الأحمر العربي السوري، بعد تقييم احتياجات السكان وإعطاء الأولوية للأسر التي تعيلها إناث والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المستوطنات غير الرسمية.

شهدت منبج، التي تقع على بعد 25 كيلومتراً غرب نهر الفرات، والمناطق المحيطة بها فترات من الأعمال العدائية المكثفة والنزوح الواسع النطاق طوال الأزمة السورية. وعلى الرغم من التوقف التدريجي في الأعمال القتالية على مدار العامين الماضيين، كانت الاستجابة الإنسانية محدودة في تلك المنطقة ولا تزال احتياجات السكان مرتفعة.

تدعو الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى تأمين الوصول المنتظم والمستمر إلى منبج والمناطق المحيطة بها لتسهيل استمرار تقديم المساعدات الإنسانية.

العنف في شمال غرب سورية يشكل تهديداً للمدنيين

يشكل تصاعد العنف في شمال غرب سورية في الأونة الأخيرة تهديداً كبيراً للسكان المدنيين في المنطقة. منذ 1 شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن قصف مدفعي مكثف في مختلف أرجاء محافظة إدلب وشمال حماة، مما أثر على جميع جوانب الحياة المدنية، على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي وتركيا في أيلول/سبتمبر 2018 لإقامة منطقة منزوعة السلاح في إدلب والمناطق المحيطة بها، والتي ثبت أنها نقطة تحول هامة لمنع وقوع كارثة إنسانية محتملة وأدت إلى انخفاض ملحوظ في الأعمال العدائية في ذلك الوقت.



ومع ذلك، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة طفرة تدعو للقلق في الإصابات بين المدنيين وموجة نزوح جديدة، وتزايد القصف على الخطوط الأمامية، وتكثيف الغارات الجوية، وعدد متزايد من الهجمات التي شملت استخدام عبوات ناسفة مرتجلة في المناطق الحضرية، بما في ذلك مدينة إدلب. وفي آذار/مارس وحده، لقي 90 مدنياً مصرعهم، نصفهم تقريباً من الأطفال. ونزح أكثر من 86.500 شخص في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المحفوف بالمخاطر بالفعل على الأرض وتفاقم معاناة المدنيين.

لقد تأثرت الحياة المدنية في إدلب وشمال حماة بشدة، حيث أُجبرت الأسواق والمحلات التجارية والمدارس على الإغلاق والمستشفيات والخدمات الأساسية الأخرى نتيجة لانعدام الأمن.

وفي حين لا تزال الاستجابة الإنسانية مستمرة، ويتلقى آلاف الأشخاص بالفعل المواد غير الغذائية والغذاء والتغذية والحماية، وغيرها من المساعدات، فإن تدهور الوضع قد يفوق قدرات الاستجابة الإنسانية.

وقد يؤدي المزيد من الأعمال العدائية في شمال غرب سورية إلى تفويض العمليات المنفذة عبر الحدود من تركيا، والتي تلعب دوراً هاماً في تلبية احتياجات ملايين السوريين في شمال غرب البلاد.

اعتباراً من آذار/مارس 2019، يحتاج حوالي 2.7 مليون شخص في شمال غرب سورية إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم حوالي 1.7 مليون نازح. وبهدف دعمهم، تقدم العمليات المنفذة عبر الحدود من تركيا خدمات منتظمة، مثل الرعاية الصحية الطارئة، وفنيين لإصلاح شبكات المياه، ومعلمين للعمل في المدارس. في عام 2018، تلقى 1.9 مليون شخص مساعدات غذائية شهرياً؛ وحصل 3.4 مليون شخص على المساعدة في مجال المياه والإصحاح والنظافة الصحية؛ وتم تسليم اللوازم التعليمية إلى 1.2 مليون شخص؛ وتقديم المساعدة التغذوية لنحو 500.000 شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ حوالي 12.9 مليون إجراء طبي.

اليوم، توجد حوالي 50 منظمة دولية غير حكومية وأكثر من 150 منظمة غير حكومية وشبكة سورية تقدم المساعدة إلى سورية من تركيا من خلال آلاف الموظفين ومئات المكاتب في جميع أنحاء الشمال الغربي. كما أنهم يتحملون أكبر المخاطر، ويعملون على الخطوط الأمامية للنزاع، ويقدمون المساعدة في مناطق لا يمكن للأخريين الوصول إليها. وتشير التقديرات إلى أن مئات العاملين في المجال الإنساني وموظفي الصحة قد لقوا حتفهم أو أصيبوا أثناء النزاع.

وتقدم الأمم المتحدة أيضاً المساعدة، بموجب التفويض الذي منحه إياها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165، والذي تم اعتماده بالإجماع في 14 تموز/يوليو 2014 ثم تجديده لاحقاً. ومنذ أن بدأت عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود في تموز/يوليو 2014، أرسلت المنظمة الدولية أكثر من 930 شحنة عبر الحدود على متن حوالي 19.108 شاحنة من خلال معبري باب الهوى وباب السلام على الحدود التركية السورية.

استمرار الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في 2018

ظلت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية تؤثر تأثيراً كبيراً على حالة الرعاية الصحية في سورية في عام 2018. ووفقاً للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2019، أصبح حوالي نصف المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأولية في سورية إما يعمل جزئياً أو لا يعمل على الإطلاق جراء الضرر الناجم عن الأعمال العدائية على مدار الأزمة المستمر منذ ثماني سنوات. ولا يقتصر تأثير هذه الهجمات على قتل وتشويه الأشخاص الذين يسعون للحصول على مساعدة طبية أو العاملين في المجال الصحي، بل يحرم أعداداً لا تُحصى من فرصة الحصول على المساعدة الطبية الأساسية. وعلى مدار عام 2018، سجل قطاع الصحة 142 هجوماً على موظفي ومرافق الرعاية الصحية أودت بحياة 102 شخصاً وإصابة 189 آخرين.

ويمثل هذا زيادة كبيرة عن عدد الهجمات المسجلة في العام السابق والذي بلغ 122 هجوماً تم التحقق منها وأودت بحياة 73 شخصاً وإصابة 149 آخرين. وبحسب التقارير الواردة، كانت 6 منشآت صحية من بين تلك التي تعرضت لهجمات - تقع في الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي وشمال غرب سورية - مذكورة ضمن ترتيبات نقادي التضارب من خلال آلية أنشئت لتحديد وحماية موظفي ومنشآت المنظمات الإنسانية عن طريق تبادل تفاصيل المواقع (بما في ذلك إحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع) مع الاتحاد الروسي وأعضاء التحالف الدولي وتركيا. وفي مطلع عام 2018، بعد مرور أربع سنوات على تفعيل نقادي التضارب، لم تغطي هذه الترتيبات سوى 169 منشأة.



وبحلول نهاية عام 2018، ارتفع هذا الرقم إلى 1.047 منشأة إنسانية من بينها مدارس ومرافق طبية ومواقع إنسانية.

وتواصل الأمم المتحدة تذكير جميع أطراف النزاع، وكذلك الأطراف التي لها نفوذ عليها، بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وتطالب جميع الأطراف باحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016).

في معرض حديثه أمام مجلس الأمن الدولي بشأن مسألة حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي في 1 نيسان/أبريل، أشار مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى وقوع 388 اعتداء على مرافق الرعاية الصحية في عام 2018 على مستوى العالم، مما أسفر عن مقتل أكثر من 300 شخص وإصابة 400 آخرين.

وقال: "لقد تأكل احترام العاملين في المجال الإنساني والطبي في جميع النزاعات، مما أسفر عن زيادة المخاطر الشخصية التي يتعرض لها عمال الإغاثة وإعاقة عملهم المنقذ للحياة."

الاستجابة لاحتياجات الجميع في مخيم الحول



أدى تصاعد الأعمال القتالية في الباغوز والمناطق المحيطة بها في محافظة دير الزور إلى نزوح أعداد كبيرة، وأصبح معظم الفارين من المنطقة عرضة لخطر شديد بعد أن عاشوا في ظروف قاسية وتعرضوا لأعمال عنائية لفترات طويلة تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويستضيف مخيم الحول حالياً أكثر من 73.000 شخص في محافظة الحسكة، من بينهم نازحون سوريون ومواطنون عراقيون وغيرهم من رعايا بلدان أخرى.

أنشئ مخيم الحول في الأصل لاستضافة ما يربو قليلاً على 40.000 شخص، ولكنه تجاوز قدرته الاستيعابية بشكل كبير. منذ مطلع كانون الأول/ديسمبر، تم نقل أكثر من 60.000 شخص – تشكل النساء والأطفال أكثر من 90 في المئة منهم – إلى المخيم، وتجاوز عدد الأشخاص الفارين من الباغوز كل التوقعات.

ونتيجة لذلك، تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية حالياً بكامل طاقتها لتوسيع المخيم بهدف استيعاب أحدث الوافدين والحد من فترة وجودهم في مراكز الإيواء الجماعية أو الخيام الكبيرة. لا يزال حوالي 19.000 شخص يقيمون في هذه المناطق والخيام الكبيرة الحجم حتى يتيسر نصب الخيام العائلية وإنشاء مرافق المياه والإصحاح. وعلى الرغم من أن عدد الوافدين الجدد قد انخفض خلال الأسبوع الماضي، فإنهم في حالة صحية حرجة وتظهر عليهم علامات الضيق والمعاناة من الإصابات المرتبطة بالنزاع وسوء التغذية والإرهاق. وتعمل الفرق الطبية حالياً على مدار الساعة لتقديم خدمات الصحة الأولية والثانوية، ودعم الصحة الإنجابية وعلاج سوء التغذية وتيسير الإحالة إلى المستشفيات. وقد أُحيل أكثر من 1.700 مريض إلى المستشفيات في المنطقة خلال شهر آذار/مارس. وتواجه مستشفيات الإحالة ضغطاً تفوق طاقتها وكذلك نظام الإحالة، وبالتالي فإن المخيم بحاجة ماسة إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية.

يشكل النازحون السوريون 43 في المئة من سكان المخيم، والمواطنون العراقيون 42 في المئة، ومواطني البلدان الأخرى 15 في المئة، ويتم تقديم المساعدة لجميع المحتاجين إليها دون تمييز. عانى معظم الوافدين من التعرض لأعمال القتال لفترات طويلة، فضلاً عن الضغط العصبي الناجم عن الرحلة من الباغوز، ويعاني العديدون منهم من احتياجات خاصة، بما في ذلك النساء والفتيات الحوامل، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأكثر من 350 من القُصّر غير المصحوبين بذويهم.

تتطلب أعداد وأنماط السكان زيادة كبيرة في موظفي الحماية، وتوسيع نطاق خدمات مثل الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات، واستعادة الروابط العائلية المعقدة، والدعم المتخصص للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إصابات الحرب.

ولاستمرار تقديم الاستجابة الإنسانية، تدعو الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم للجهات الفاعلة الإنسانية التي تنفذ الاستجابة في المنطقة، وتيسير الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمساعدات. وتوجه وكالات الأمم المتحدة نداء لجمع مبلغ 27 مليون دولار إضافي لدعم احتياجات السكان الحاليين خلال الأشهر المقبلة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

ديفيد سوانسون، مسؤول الإعلام – المكتب الإقليمي للأزمة السورية swanson@un.org

هيدن هالدورسون، مسؤول الإعلام – مكتب أوتشا في سورية Hedinn.halldorsson@un.org

نشرات أوتشا الإنسانية متوفرة على المواقع التالية: www.unocha.org/syria | www.reliefweb.int | www.humanitarianresponse.info